



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات وفرص الانضمام

د. مصطفى الدراجي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات وفرص الانضمام

د. مصطفى الدراجي *

المقدمة

جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعبيراً عن المشتركات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تجمع دوله، إذ تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحيد، وثقتها عوامل أخرى تمثلت بالرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، والعامل الاقتصادي المتمثل بوفرة العوائد النفطية التي أنتجت مجتمعات الرفاهية، زد على ذلك أنظمة الحكم المتماثلة، كل هذه العوامل وغيرها من العوامل أنشأت مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وهناك عوامل أخرى ساعدت فيما بعد بتعزيز وحدة ذلك المجلس مثل: الحرب العراقية-الإيرانية، وغزو العراق للكويت، وثورات ما سُمِّي بالربيع العربي، والخوف من التيارات الإسلامية المتطرفة، وغيرها من تلك العوامل التي ساهمت في استمرار المجلس، ونجاحه كتكتل عربي هدفه تعزيز التكامل الخليجي، ولا يخفى أن تزايد الأخطار على دول المجلس، وسعيها منها إلى زيادة قوتها، ونفوذها، قاد إلى أن يُتداول بين الحين والآخر في قمم المجلس حول الرغبة بزيادة أعضاء الدول الأعضاء، وتتردد في أروقة المجلس أسماء دول مثل: (الأردن، والمغرب، والعراق، واليمن)، لكن الواقع لا يبنى عن رغبة حقيقية لأعضاء المجلس في منح العضوية الكاملة لإحدى تلك الدول؛ لأسباب هيكلية، وموضوعية، وإستراتيجية، لكن تبقى الرغبة بالتوسُّع حاضرة لدى دول المجلس، ولدى تلك الدول التي يرشَّح انضمامها في أن تصل إلى الشروط الموضوعية التي تؤهلها للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، لما له من ثقل اقتصادي وسياسي كبيرين.

نحاول الإجابة - في هذه الورقة - عن تساؤلات عديدة من أجل الوصول إلى الإجابة عن التساؤل الأهم المتمثل بأهلية العراق للانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهل أن الدول الأعضاء لديها الرغبة الحقيقية بضم العراق؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال؛ لا بد من تسليط الضوء على كيفية إنشاء المجلس؟ والظروف التي دفعت لإنشائه، وأهمية المجلس، وإنجازاته، وآلية الانضمام إليه، وأخيراً نختم الورقة بشرح دوافع انضمام العراق لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وما الوضعية المثلى لوضع العراق في ظل تصاعد النقاش حول إمكانية ضم العراق للمجلس مستقبلاً؟

* باحث.

أولاً: مجلس التعاون الخليجي: النشأة والهيكليّة

تُعدُّ منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيويّة الإستراتيجية في العالم استناداً إلى اعتبارات عديدة، كموقعها الإستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدّلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن أنّ المنطقة أهم مستودع للطاقة؛ إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط؛ بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية أخرى، تمثّل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية متجانسة مشتركة بأنظمة الحكم الملكيّة على اختلاف نسبة المشاركة السياسيّة للمجتمع، وتجمعها التجربة التاريخيّة، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، فضلاً عن مشتركات اللغة، والعادات، والتقاليد، والدين.

وانطلاقاً من أهميتها وارتباطها ببعضها بعضاً برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول، ويتفاعل مع الأحداث الإقليميّة والدوليّة المحيطة تأثيراً وتأثراً، واستجابة لبعض المتغيرات، والمعطيات الإقليميّة والدوليّة.

ثانياً: نشأة مجلس التعاون الخليجي

بعد اقتراحات عديدة، ومحاولات بذلتها جميع الدول العربيّة المطلّة على الخليج العربي، أُعلِنَ عن إنشاء المجلس في اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربيّة السعوديّة، والكويت، والإمارات العربيّة المتحدّة، وقطر، والبحرين، وعمّان) في أبو ظبي في المدة (25-26) مايو/أيار 1981، وأُطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس؛ إذ كان فيه التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، وجاء في مضمون الاجتماعات أنّ الهدف يتمثّل بتحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع المجالات بما يخدم مصالحها، ويقوّي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها¹.

أمّا الدواعي التي ساقها قادة دول مجلس التعاون لإنشاء المجلس وبين تلك التي دفعت إليها الظروف الإقليميّة والدوليّة فتقسم على ثلاث أقسام، يعرض الأول لدواعي تأسيس مجلس التعاون من وجهة النظر الرسميّة الخليجيّة، فيما يحلّل الثاني دوافع تأسيس المجلس في ضوء الظروف والعوامل الداخليّة والإقليميّة والدوليّة، أمّا الثالث فيسعى لتفسير تأسيس مجلس التعاون في ضوء نظريات

1. عبدالله بن عبدالله العبيد، السياسات الزراعيّة المشتركة للتجمعات الإقليميّة «تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة»، ورقة مُقدّمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعيّة للدول العربيّة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمّان، الأردن، -29 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ص4.

العلاقات الدولية، وذلك للموازنة بين النظرة الرسمية وغير الرسمية لدواعي التأسيس، وهو ما يساهم في الخروج ببعض الخلاصات في هذا الشأن.

ثالثاً: دواعي تأسيس مجلس التعاون من وجهة النظر الرسمية الخليجية

تكشف الاقتراحات التي قدّمها الدول الأعضاء لتشكيل المجلس عن سيطرة الدافع الأمني على فكرة إنشائه؛ فمن بين ثلاثة اقتراحات قُدِّمت، كان الطابع الأمني مسيطراً على اثنين منها، وهما الاقتراحان السعودي والعماني؛ إذ دعا الأول إلى إنشاء منظمة خليجية تهدف إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، وإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية، بدلاً من إنشاء حلف عسكري، مع استبعاد فكرة الأحلاف العسكرية تماماً مع الدول الأجنبية، كما طالب الاقتراح السعودي باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة، وتسهيل المحافظة على القوانين والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الاستقلال الذاتي، فيما دعا الاقتراح العماني إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في المنطقة.

أمّا الاقتراح الثالث والذي تقدمت به الكويت فمع أنّه لم يتحدّث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركّز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية²، إلا أنّه نابع في الأساس من مبادرة بحرينية؛ لإدراك أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ضرورة مواجهة التهديدات الإقليمية ضد دول الخليج؛ ما دفعه إلى تكليف وزير الخارجية البحريني آنذاك الشيخ محمد بن مبارك بنقل مقترح إلى ملك المملكة العربية السعودية في حينه الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية تحت مظلة واحدة، وهو المقترح الذي حظي بتأييده، وطلب نقله إلى أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح؛ الذي بارك بدوره الفكرة وأحالها إلى جامعة الكويت التي قامت بدراستها، وتقدّمت بمشروع إنشاء المجلس.

ومع ذلك، لم تُشر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون -الذي وقّعه قادة الدول الست في 25 مايو/أيار 1981- إلى البعد الأمني، وإمّا أشارت إلى عوامل قيام المجلس بالقول: (.. إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية... وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها... ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية... واستكمالاً لما بدأت من

2. K. J. Holsti, "Change in the international system: Interdependence, Integration and Fragmentation", In: Ole R. Holsti, R. Siverson, A. George (eds.), Change in the International System, (Colorado: Westview Press, 1980), PP.2-24.

جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تم شعوبها، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة هدفها... وتماشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى... وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على إنشاء هذا المجلس³، وفي هذا الإطار حدّد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي⁴:

أ. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

ب. تعميق الروابط، والصلات وتوثيقها، وتعزيز أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ج. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية.

د. دفع عجلة التقدّم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

تكشف متابعة التصريحات الرسمية عن وجود تنوع في دواعي التأسيس؛ إذ تذهب بعض التصريحات إلى أنّ نشأة المجلس جاءت نتيجة لتوافر مقومات وخصائص مشتركة محفزة للتكامل، فيما تشير تصريحات أخرى إلى أنّ النشأة تمثّل استجابة لما شهدته حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات من أحداث وتحديات.

إذ أشار العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز إلى أنّ (إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثّل الاستجابة العملية لمطلب وضرورة إقليمية أمّلتها متطلبات العصر، فضلاً عن توفر عنصر التجانس ومقومات التقارب بين دوله الست)، في حين رأى السفير (عبدالله بشارة) -الأمين العام الأول لمجلس التعاون- أنّ (فكرة تأسيس المجلس جاءت من استياء تولّد لدى قادة الخليج من الأساليب غير المعتادة وغير الأخلاقية، التي اتبعتها بعض العواصم لتأمين الموافقة الخليجية

3. زيرة الأفندي، الاعتماد المتبادل لمحاجة العمولة، السياسة الدولية، العدد 141، يوليو/تموز 2000، ص144-142.

4. Charles W. Kegley Jr.: The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics: An Introduction, in: Charles W. Kegley Jr. (Ed.): Controversies in International Relations Theory: Realism and The Neoliberal Challenge, (New York: St. Martin's Press, 1995), P4

على البرنامج الذي وضعته بغداد ضد مصر، فضلاً عن نجاح الثورة الإيرانية، وما رافقها من صخب ثوري شعاري، موجّه ضد دول الخليج، وانفجار الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980، والوضع المتوتر بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي، والتبدلات التي شهدتها الساحة الدولية، على إثر غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، والتهديد الذي رافقه لاستقرار باكستان⁵.

رابعاً: الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون

لقد نشأ مجلس التعاون الخليجي في ظل مناخ مليء بالتحديات والمتغيرات التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط، ممّا تركت تلك التحديات والمتغيرات بصمات واضحة على إنشاء ذلك المجلس ومسيرته، ويمكن إجمالها بالآتي:

1. الأسباب الخاصة بمنطقة الخليج:

أ. سقوط الشاه، وقيام الثورة الإسلامية.

لقد أدّى سقوط الشاه في إيران عام 1979، وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية إلى إحداث اضطرابات كبيرة في الشرق الأوسط، وأدّى إلى تعقّد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وصنعت تحولاً نوعياً بالغ التأثير في دول المجلس فنظام الشاه كانت تعدّه أمريكا خط الدفاع الأول في وجه الاتحاد السوفيتي وأحد الدعائم الأساسية في حفظ أمن المنطقة واستقراره، وكان الولايات المتحدة تدعمه ليكون بمنزلة شرطي الخليج، هذه وجهة نظر الولايات المتحدة. أمّا دول الخليج فكانت تنظر إلى هذا التحول الديناميكي في إيران على أنّه استبدال هاجس الخوف من نظام الشاه وأطماعه بدول الخليج، والخوف من زحف المؤثرات الشيوعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولاً مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

ب. الحرب العراقية-الإيرانية.

تأسيس مجلس التعاون الخليجي قبل ثمانية أشهر من الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) ليكون ذلك الحدث السبب في إسراع دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وهما: العراق وإيران، وفي ظل

5. عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، بحث في كتاب (مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، مجموعة باحثين) مركز الجزيرة للدراسات-الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص-ص 9-12.

إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدّي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، فضلاً عن أضرارها - ليس فقط على طرفيها وإنما على كافة دول المنطقة⁶.

ج. تماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس

تتميز دول الخليج العربية الست بتماثل الوضع الاقتصادي إلى حدّ كبير، وكذلك تماثل التركيبة السياسية والاجتماعية، مع تطلع كل منها إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل والرغبة الجادّة في إيجاد قاعدة صناعية قوية ومتنوعة، وتؤكد بعض الدراسات أنّ قرار إنشاء المجلس لم يكن وليد اللحظة، بل كان تجسّداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد؛ إذ تميّز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، والتي يسّرت الاتصال والتواصل بينهم، وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة، ووجود حدّ من التجانس في الهوية والقيم⁷.

وعند هذا الموضوع، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التجانس الاجتماعي بين دول الخليج لم يكن مانعاً أمام الخلافات السياسية بين الأسر الحاكمة، بطريقة وصلت إلى حد الإيذاء في الخصومة، الأمر الذي تجلّى في الخلافات السعودية القطرية، التي قادت إلى مقاطعة قاسية لقطر من دول الخليج، قابلها توجه قطري نحو ذات الدول التي كان الخوف منها في طليعة أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

2. الأسباب الإقليمية

يرى الدبلوماسي الكويتي السابق عبدالله بشارة، الذي شغل منصب أول أمين عام للمجلس أنّ قرار إنشائه جاء متأثراً بالظروف الإقليمية التي برزت في ذلك الوقت، وعلى رأسها اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، والثورة الإسلامية في إيران، إذ أيقظ الحدثان كوابيس كامنة لدى دول الخليج العربية ذات السياسة المحافظة، إذ شهد العالم العربي انشقاقات وانقسامات بعد توقيع الرئيس المصري الراحل أنور السادات لاتفاق السلام مع إسرائيل، وتفجّرت على إثر ذلك مواقف، وبرزت صراعات، وانتقال الجامعة إلى تونس، ومن ثمّ تفكّك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي؛ ممّا أثار شعوراً بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة، ويضيف عبدالله بشارة أنّ (دول الخليج كانت تتبع وصفاً سياسية

6. علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان الرياض، 1997، ص-ص 150-146.

7. لنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون:

<http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html>

خاصة عمادها الواقعية السياسية، وانتهاج سياسة خارجية لا عدائية، وعدم الاصطدام مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة)⁸.

ويُرجع بعض الباحثين تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي؛ إذ أُسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/ أيار 1981، وشكّل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البُعد الخارجي للأمن الجماعي؛ لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور «شرطي» الخليج؛ ممّا أدّى إلى تغيرات بنوية في النظام الإقليمي، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة.⁹

3. الأسباب الدولية

تتلخّص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن الأسباب الدولية التي عجّلت بقيام مجلس التعاون الخليجي هي بعض التهديدات الخارجية التي تنامت منذ خروج بريطانيا من الخليج، ودخول العالم في أتون الحرب الباردة، وسعي الدول الغربية إلى فكرة ضمان أمن المنطقة؛ وأمن الطاقة، فصدرت عديد من التصريحات كان منها الإعلان عن تشكيل قوة التدخل السريع الأمريكية عام 1980، من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر، الذي صرّح ب(أنّ أيّ تهديد، أو محاولة من قوة أجنبية للسيطرة على الخليج، فإنّ ذلك يُعدُّ بمنزلة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيقابل مثل هذا العدوان بكل الوسائل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية)، وفي هذا السياق جاء ردُّ (بريجنيف) على مبدأ (كارتر) بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا أضفى نوعاً من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979، فضلاً عن الظروف السابقة فهناك عوامل عديدة أخرى، أهمُّها التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية، والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، في ضوء نظام اقتصادي جديد، يسعى إلى ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب، ويحاول أن يجعلها متكاملة ومتجاورة بدلاً من بقائها معتمدة على إحدى الجهات دون غيرها.

8. ما هي ظروف نشأة مجلس التعاون الخليجي وكيف يبدو مستقبه؟، موقع بي بي سي بالعربي، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38207033>

9. عمر حسين، مصدر ذُكر سابقاً، ص13.

وتشير بعض الدراسات إلى أنَّ فكرة التجمُّع الخليجي تعود إلى منتصف الثلاثينيات؛ حين شجَّعت بريطانيا فكرة إقامة اتحاد بين بعض الإمارات، كما تعددت المحاولات لتأسيس هذا التجمع، ويجد هذا التجمع مقوماته الأساسية في عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها الاعتبار الأممي، والشعور بالتهديد الخارجي، ويعضدها تماثل القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة لشعوب المنطقة بتقارب قيمها وعاداتها وتراثها الثقافي.

ويمثّل العامل الجغرافي أهمية خاصة في هذا التجمع بحكم مقومات الارتباط المكاني، وبحكم الموقع، وكذلك العامل الاقتصادي الذي يتمحور حول النفط، وتشابه مشاكل أقطار المنطقة وطموحاتها من أجل التنمية والتحديث، فضلاً عن أنَّها أقطار قليلة السكان، وتعتمد إلى حدٍّ كبير على العمالة الوافدة التي تفوق نسبتها في أكثر هذه الأقطار نسبة العمالة الوطنية، فضلاً عن إضافة التجانس السياسي بعداً مهماً؛ إذ تتبع هذه الأقطار أنظمة حكم متشابهة، وفلسفة اقتصادية متقاربة، كما تتشابه إلى حدٍّ كبير في ارتباطها الوثيق بالمعسكر الرأسمالي الغربي¹⁰.

عرض الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - في قمة مجلس التعاون التي عُقدت في الرياض في 2011- مبادرة لتحويل مجلس التعاون لدول الخليج إلى اتحاد خليجي، جاءت المبادرة تماشياً مع المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، والتي تنص على (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها)¹¹.

ولا بدّ من الإشارة إلى طموحات دول مجلس التعاون الخليجي قد تطوَّرت في ظلّ المعطيات الإقليمية والدولية إلى رغبتها بالانتقال من حالة الاتحاد إلى حالة التحالف، إذ عُرِض هذا المشروع من قبل بعض الدول الخليجية قُبيل انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي 2013، وأعلنت سلطنة عُمان رفضها استمرار عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا ما تحوّل إلى اتحاد، عبرت عن استعدادها للانسحاب من مجلس التعاون الخليجي إذا أُنشئ اتحاد بين الدول الخليجية الست، وصرَّح وزير خارجيتها يوسف بن علوي أنَّ المجلس الخليجي فشل في بناء منظومة اقتصادية حقيقية، مشدداً على أنَّ بلاده غير مؤيدة للاتحاد.

بينما تجدد كلٌّ من المملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والكويت، ضرورة انتقال مجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد؛ بسبب التغيرات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، ولم يعد هذا الأمر ترفاً.

10. مجموعة مؤلفين، الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 285.

11. مجموعة مؤلفين، منتدى التنمية، اللقاء الخامس والثلاثون، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الكويت، 2015، ص 192.

وفي الواقع، تتشارك الدول الست للمجلس في مخاوفها من قدرات إيران العسكرية، ومن البرنامج النووي الإيراني، وترسانتها الصاروخية، ومن تمدد نفوذها وطموحها لقيادة المنطقة، والمشكلات الحالية للدولة العراقية، وانسحاب الولايات المتحدة من العراق من دون أن تتخذ أي إجراء يطمئن حلفاؤها الخليجيون، أو يبديد هواجسهم من الآثار السلبية لهذا الانسحاب، من هنا مرد المخاوف المتجددة من مآلات الحوار القائم بين واشنطن وطهران، صحيح أنّ الولايات المتحدة لم تتخلّ عن مصالحها في المنطقة، لكن ما تعيّر هو سبل حماية هذه المصالح والدفاع عنها، وهي لم تراخ -هنا- سد الفراغ الذي قد يخلفه تراجع دورها سوى أمن إسرائيل.

كان تفكيك الترسنة الكيماوية السورية، وربّما على حساب المعارضة السورية، وأصدقائها وأهدافهم، ثم اتفاق جنيف لوضع البرنامج النووي الإيراني على سكة الرقابة الدولية لمنع تطوير سلاح نووي، وما يقلق مجلس التعاون هو توجهه في السياسة الأميركية إلى إيصال مهمة حماية الأمن والاستقرار في هذا الإقليم أو ذاك إلى قوى إقليمية كبيرة هنا وهناك، وفي عالم عربي متحوّل باستمرار¹².

خامساً: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي

يتكوّن مجلس دول التعاون الخليجي العربي من المؤسسات والمجالس الآتية:

أولاً: المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء، وراثسته دورية وفق الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر.

قرّر المجلس الأعلى -في قمة أبو ظبي لعام 1998- عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويُعدّ انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وتتبع المجلس الأعلى، الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، وهيئة تسوية المنازعات.

12. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، <http://www.marefa.org/index.php>.

ثانياً: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء، وتأييد عضو آخر، ويُعد انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع الأنشطة القائمة وتنسيقها بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

ثالثاً- الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير، والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى، أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ. أمين عام يعينه المجلس الأعلى لثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب. خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج. مديرون عامون لقطاعات الأمانة العامة وسائر الموظفين، ويُعيّنون من قبل الأمين العام.

أما الذراع العسكري للمجلس فقد تمثل بقوات درع الجزيرة

تتمثل التبريرات الخليجية لوجود قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون؛ لأنها إحدى الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة تهدف إلى توفير الأمن لحماية دول المجلس، والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها، وفي عام 1982م، كانت أولى الخطوات المهمة

لتشكيل القوات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون، إذ صدر قرار بإنشاء قوة درع الجزيرة، تلى ذلك القرار صدور عديدٍ من القرارات لتطوير هذا القوة، بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الأمنية، ومصادر وأنواع التحديات، والمخاطر، والتهديدات التي قد تواجه دول مجلس التعاون، لتصبح بحجم فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها القتالي والإداري.

ومن ثمّ جرى تطويرها في عام 2006م إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، وعُزِّرت بجهد بحري وجوي وُقفاً للمفاهيم العملية، وذلك لرفع كفاءتها القتالية، بما يكفل تنفيذ مهام التعزيز والإسناد للقوات المسلحة الوطنية لدول مجلس التعاون بصورة كاملة، وفي عام 2009م، عُزِّرت قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع، وفي الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر 2013م)، وطُوِّرت قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون مسمى «قيادة قوات درع الجزيرة»، كما يجري العمل حالياً على استكمال مرتباتها من القوى البشرية والتسليح¹³.

سادساً: أهم إنجازات مجلس التعاون الخليجي

شهدت البلاد العربية بدورها قيام تجارب تكاملية، وصيغ تعاونية عديدة في حقب تاريخية مختلفة من تاريخ الدولة العربية، ومن بين أهم هذه التجارب نجد: جامعة الدول العربية، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي، والجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد العربي الهاشمي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويُعدُّ المجلس من التجارب التكاملية العربية المتميزة بميزة الاستمرارية مقارنةً بالنسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه، ولا يعتقد أن يُستغنى عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن، ولاستمرارية الظروف المسوّغة لوجود المجلس، ولأن آليات التعاون والخصائص القومية المتشابهة بين دول الخليج تحتم على أعضائه الاستمرار نتيجة لمجموعة من المتغيرات والظروف، فضلاً عن أنّ هناك أطرافاً محلية، وإقليمية، ودولية تساهم في دفع هذه التجربة التكاملية للاستمرارية نظراً لما تراه فيها من وسائل لتحقيق أغراضها وأهدافها، واستطاع المجلس على مدى أكثر من عقدين من العمل الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون لدول الخليج تحقيق كثير من الإنجازات، ومواجهتها لكثير من الصعوبات والتحديات بمختلف المجالات، فلقد سعت هذه التجربة إلى إرساء قواعد كيان مجلس التعاون الخليجي، وتثبيت دعائمه لتحقيق طموحات مواطنيه عن طريق مسيرة التعاون والتنسيق في مختلف المجالات¹⁴.

13. العمل العسكري المشترك، الموقع الرسمي لمجلس دول التعاون الخليجي، -<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Co-operationAndAchievements>

14. حشوف ياسين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية -دراسة أسباب إستمرارية التجربة و السيناريوهات المستقبل، رسالة ماجستير جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص -15 9.

السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والقانونية، والإعلامية، والتعليمية، ومن أهم تلك الإنجازات ما يلي¹⁵:

1. الإنجازات على المستوى الاقتصادي: وضعت دول المجلس إطاراً ومنهجاً شاملاً للعمل الاقتصادي المشترك؛ يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون الخليجي في عام 1981، ثم الاتفاقية بين دول المجلس في عام 2002، وقد تمكنت دول المجلس مبركاً، وتحديدًا في عام 1983 من إقامة منطقة تجارة حرة بينها، وهي المرحلة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي وفي عام 2003 حققت دول مجلس التعاون إنجازاً مهماً في إطار العمل الخليجي المشترك بتطبيقها الاتحاد الجمركي، وحددت التعريفات الجمركية الموحدة بـ(5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، مع أنّ الاتحاد الجمركي يمثل المرحلة الثانية في عملية التكامل الاقتصادي؛ إلا أنّ دول المجلس قطعت شوطاً في تنفيذ المرحلة الثالثة، وهي إقامة السوق الخليجية المشتركة في العام 2007، فضلاً عن أنّ دول المجلس حدّدت عام 2025 موعداً لقيام الاتحاد النقدي الخليجي، وإصدار العملة الموحدة، وبدأت دول المجلس في تطبيق منطقة التجارة الحرة عام 1983، والاتحاد الجمركي عام 2003، والسوق الخليجية المشتركة عام 2008.

2. إنجازات مجلس التعاون على المستوى العسكري: حظي العمل العسكري المشترك باهتمام قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ بداية المجلس، ومن أبرز ما تحقّق من مكتسبات وإنجازات في العمل العسكري الخليجي المشترك هو اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون عام 2000، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من العمل العسكري المشترك، والتحول من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين من الزمن إلى مرحلة الدفاع المشترك، ومن الإنجازات العسكرية الأخرى هي الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون 2009، وتطوير قوات درع الجزيرة، والقيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، ففي إطار اتفاقية الدفاع المشترك قرّر المجلس الأعلى عام 2013 إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، ومن الإنجازات العسكرية الأخرى، مركز العمليات البحري الموحد، ومقر المركز في مملكة البحرين، والذي افتتح في العام 2016، كذلك التكامل الدفاعي، والأكاديمية الخليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية، والاتصالات المؤمنة لربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات عسكرية مؤمنة، وبدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام 2000، ومن الإنجازات الأخرى للمجلس، ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي، والخدمات الطبية بالقوات المسلحة بدول المجلس، والتمارين المشتركة.

15. للاطلاع على جميع إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتفصيل يمكن الرجوع للموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج، الإنجازات، على الرابط، <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/>.

3. **الإنجازات على المستوى الأمني:** أقرت دول المجلس في العام 1987 إستراتيجية أمنية شاملة هي عبارة عن إطار عام للتعاون والتنسيق الأمني، فضلاً عن إقرارها الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في العام 2002، وأصدرت في العام نفسه إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب، وفي العام 2004 توصلت إلى التوقيع على اتفاقية دول المجلس لمكافحة الإرهاب، وإلغاء تأشيرات الدخول والإقامة عن مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء.

4. **الإنجازات مستوى التعاون في مجال السياسة الخارجية:** يُعدُّ تنسيق السياسة الخارجية أحد الجوانب الهامة في أعمال مجلس التعاون التي أكدّها النظام الأساسي بالنص في ديباجته، فعملياً يمكننا القول إنّ مجلس التعاون تمكّن من تحقيق نجاحات عديدة في مجال السياسة الخارجية تتمثل في صياغة موقف خليجي منسجم ومتجانس من القضايا الأساسية، والأمنية التي تمّ دوله، إقليمياً وعربياً ودولياً، كما أثبت المجلس في السنوات التالية على قدرته على التحرك الدبلوماسي الجماعي، ودليل هذا الموقف الموحد لدول المجلس في قضية الجزر الإماراتية.

سابعاً: الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية جيوبولتيكية وجيوإستراتيجية؛ لتوسطها القارات كافة، ولشواطئها الدافئة، ولما تمتلكه تلك المنطقة من ثروات اقتصادية كبيرة، ولأنّها محور مهم في استقرار الشرق الأوسط، وجزء من الصراع الأيديولوجي في المنطقة، ومن ثمّ يمكن تناول تلك الأهمية الإستراتيجية لدول المجلس عن طريق المحاور الآتية:

1. الأهمية الجغرافية

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض (16 و 31) درجة شمالاً، ويمتد الخليج العربي جغرافياً من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة (500) ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج (200) ميل، وإجمالي مساحة تقدر بـ (5.25) مليون كم، وبصفة عامة تقع دول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط، وتقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض (14-33) شمالاً، وخط طول (24-56) شرقاً، وتبلغ المساحة الكلية لدول المجلس (2.7) مليون كم²، ومن ثمّ تمثّل (%24،51) من مساحة منطقة الخليج¹⁶.

16. مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، البصرة، 1984، ص 7.

ويشكّل موقع دول الخليج العربي امتداداً طبيعياً للبلاد العربية، وتطل دول مجلس التعاون الخليجي على الخليج العربي و البحر الأحمر، ومن هنا يتضح أهمية ذلك الموقع الذي يلعب دوراً مهماً في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وكذلك بين دول جنوب شرق آسيا والدول العربية والأوروبية، ممّا زاد من حركة التجارة بين آسيا وأوروبا، وعلى الجانب الآخر فإنّ خصوصية موقع الخليج العربي جعلته بمنزلة قلب الشرق جغرافياً فغن طريقة العراق وعبره يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط، أو إلى تركيا، فالبحر الأسود عن طريق دجلة، أو إلى إيران، وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضبات الجنوبية الوسطى، أو إلى أفغانستان. إلى جانب ذلك، إذ كان لوجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز فائدة إستراتيجية عظيمة، وزادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج، وجعلت المنطقة المحيطة بالمضيق من أكثر مناطق العالم أهمية¹⁷.

كذلك يستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية أيضاً؛ لأنّه ذراع بحري للمحيط الهندي، إذ يتألّف هذا الذراع من خلجين كبيرين هما خليج عمان، والخليج العربي حيث يربط بينهما مضيق هرمز الذي يمثّل عنق الزجاجة الإستراتيجي الذي يدفق منه (40%) من نفط العالم أي: (20) مليون برميل بمعدل (800) ألف برميل كل ساعة¹⁸، إذن؛ تتركز أهمية الإستراتيجية للخليج العربي على عديدٍ من الأبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية، وسياستها الخارجية، وبناءً عليه؛ فإنّ صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج العربي ليست مسألة إقليمية فحسب بل، هي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى أقطاب النظام العالمي كافة¹⁹.

هنالك تباين في مساحة دول مجلس التعاون الخليجي بشدة، ممّا ينتج عنه اختلال في التوازن الإستراتيجي، فمثلاً، تمثّل مساحة المملكة العربية السعودية (83.45%) من إجمالي مساحة دول الخليج، في حين تمثّل دولة مثل قطر ما نسبته (0.4%) من مساحة دول المجلس والكويت (0.9%) من مساحته²⁰.

17. تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2013، ص-ص 29-30.

18. عبدالقادر حمود القحطاني، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد 38، البحرين، 2000، ص 52.

19. إيمان ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997، ص35.

20. محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مكتبة دار العلم، 2010، ص-ص 14-17.

2. الأهمية السياسية لمجلس التعاون الخليجي

أسهم التجانس السياسي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في تمكينه من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها و مواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض النزاعات، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، وإن لم يكن هذا الموقف ما اعتمد في أزمة قطر مع دول المجلس.

ومن أهم أهداف المجلس السياسية، هي التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية إلى صياغة موقف مشترك وموحد تجاه القضايا السياسية التي تمّ دول مجلس التعاون في الإطار العربي والإقليمي والدولي، والتعامل كتجمّع واحد مع العالم، في إطار الأسس والمركّزات القائمة على الاحترام المتبادل، ودم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المصالح المشتركة، بما يصون دول المجلس، ويعزّز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها²¹.

وتنبع الأهمية السياسية، أو أهمية الدور السياسي لدولة أو لنظام إقليمي معين من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية، والاقتصادية، والجغرافية، والديموغرافية التي تشكّل في إطارها هذه الدولة، أو هذا النظام الإقليمي، وبذا فإنّ الأهمية الإستراتيجية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة، والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ مدّة طويلة لتشكّل نظاماً إقليمياً ذا أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر، وقد درج علماء السياسة في تحليل موقع الخليج العربي في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبّل مفهومين أساسيين²²:

أولاً: يدور حول عدم بروز أهمية إقليم الخليج بصورة واضحة؛ لتعلن بصراحة عن موقعه بوصفه أحد عناصر القلب في التوازن الإستراتيجي منذ حرب الخليج الأولى.

21. المسيرة والإنجاز: مجلس التعاون الخليجية، قطاع شؤون المعلومات، ط9، الأمانة العام لمجلس دول التعاون الخليجي، الرياض، 2015، ص15.

22. محمد صادق محمد إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في إيران، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص20.

ثانياً: تنبع هذه الأهمية أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم²³.

ومن ثمّ يمكن القول بإيجاز الأهمية الإستراتيجية من المنظور السياسي في الآتي:

1. تُعدُّ منطقة الخليج مجالاً حيويّاً على المستويين الإقليمي والعالمي.
 2. تشكّل دول المجلس أساساً يرتكز عليه النظام العربي؛ لما تمتلكه الآن من تطور اقتصادي، وتطور في البنى التحتية.
 3. إنّ هناك فوارق سلبية على الناحية السياسية عن طريق الوجود الأجنبي بدول المجلس، ولا يخفى تأثير حالة الوجود الأجنبي تأثيراً واضحاً على النظام العربي والخليجي.
 4. يمكن أن تؤدّي حالة التصادم بين إيران والولايات المتحدة إلى اضطراب خليجي جديد.
 5. أصبح مجلس التعاون - بسبب عامل القوة (أهمها القوى الاقتصادية)، وبسبب تراجع دور العراق كلاعب مؤثر، ومهم في الخليج العربي - ناهضاً بدورٍ مهمّ في القضايا المحورية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها قضية سوريا وإيران، واليمن، والعراق، وغيرها من الملفات.
 6. أصبحت سياساتها الخارجية واصطفافها مع الدول -لثقلها الاقتصادي- أمراً مهماً يسبق عليه الدول العظمى، هذا ما ظهر في الحرب الأوكرانية الروسية ومسألة امداد الطاقة والغاز إلى أوروبا.
- لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ قوة البلد السياسية، والدبلوماسية الخارجية لأيّ دولة هي امتداد لقوة تلك الدولة وتماسكها داخلياً، وتمتلك دول المجلس قوة سياسية خارجية قوية ومؤثرة وبصورة كبيرة في القضايا الإقليمية، لكن هذه الدول تعاني من مشاكل مركّبة (مشاكل اجتماعية - ومشاكل سياسية) كثيرة، وهي ليس بعيدة عن مطالبات مجتمعاتها في المشاركة السياسية، وتبني الأنظمة الديمقراطية، أي: إنّ هذه القوة السياسية لمجلس التعاون ستزول في المستقبل مع أيّ خللٍ في تماسك النسيج الاجتماعي الخليجي.

23. لمعرفة أهم إنجازات المجلس منذ التأسيس إلى الوقت الحالي على الصعيد السياسي يمكن الرجوع إلى مقالة، مجلس التعاون الخليجي .. 30 عاماً من الإنجازات في جميع المجالات، 2 صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 4 مايو 2011، العدد 6434، http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541718.html

3. الأهمية الاقتصادية

تمتلك الدول الخليجية محددات قوة جماعية تجعلها مرشحة بقوة للتحوّل إلى كيان موحد في حال نجاحها في توحيد سياساتها الداخلية نحو سياسة اقتصادية إقليمية موحّدة، إذ نجحت الدول الخليجية في تطوير البنية التحتية لاقتصادها، فضلاً عن نوعية القوة البشرية للشعوب الخليجية التي تشقّ طريقها للحدّات الاقتصادية والاجتماعية بنجاح، باستخدام الجامعات والمدارس العصرية، فضلاً عن التطوّر اللافت للقطاعات التجارية والصحية والخدمات، أو ما أصبح يسمى في الواقع العربي بالنهضة الخليجية المتمثلة بوضوح في التجربة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وسلطنة عمان، والكويت، وقطر²⁴.

تسهم دول مجلس التعاون الخليجي الست إسهاماً كبيراً في سوق الطاقة العالمية؛ إذ تمتلك الدول الأعضاء في المجلس حوالي (46%) من احتياطي النفط الخام، و (14%) من احتياطي الغاز الطبيعي²⁵، و يُعدُّ النفط الركيزة الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون؛ إذ يشكّل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكّل الصادرات النفطية النسبة الكبرى في إجمالي صادرات دول المجلس، وتمثّل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، يشكّل القطاع النفطي -حالياً- نحو النصف، وتحديدًا (49%) من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ما عدا الأهمية النسبية لإيرادات الخزانة والتصدير، ويبلغ الناتج المحلي لدول المجلس على مستوى مجلس التعاون ما قيمته (1.4) تريليون دولار أميركي في 2020.، واحتلّت دول مجلس التعاون المرتبة الأولى على مستوى العالم في مجال إنتاج النفط الخام، والغاز الطبيعي، إذ بلغ إنتاج دول المجلس من النفط الخام (16.2) مليون برميل يومياً عام 2020. كما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في العام نفسه حوالي (424.2) مليار متر مكعب، محتملة بذلك المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة وروسيا.

يمثّل الاحتياطي المؤكّد في دول مجلس التعاون الخليجي الست أكبر احتياطي من النفط في العالم، يُقدّر بنحو (500.2) مليار برميل في 2020، فضلاً عن ثاني أعلى احتياطي من الغاز الطبيعي بعد روسيا، يُقدّر بنحو (43.3) تريليون متر مكعب في 2020.

24. بوحنية قوي، هندسة الأمن الخليجي في ضوء النزاعات الإقليمية والدولية، مركز الروابط للبحوث الدراسات، 25 مايو، <http://rawabetcenter.com/archives/7418,2015>.

25. حسين لطيف، وعبدالوهاب محمد، مستقبل النفط الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 15، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008، ص 106.

وحققت دول مجلس التعاون فائضاً في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته (42.9) مليار دولار أميركي عام 2020، واحتلت بذلك المرتبة الحادية عشرة على مستوى دول العالم من حيث حجم فائض الميزان التجاري في عام 2020²⁶.

وتتكوّن معظم الاحتياطات المؤكدة للغاز في بلدان المجلس - ما عدا دولة قطر - بصورة مصاحبة مع النفط الخام، ومن ثمّ يرتبط إنتاجها ارتباطاً وثيقاً بإنتاج هذا النفط، وهذا يمنح دولة قطر - دون غيرها من البلدان الخليجية - مرونة كبيرة، وقدرة ضخمة على إنتاج الغاز وتصديره، وتتركز الاحتياطات القطرية في حقل الشمال، وهو أكبر ممكن للغاز غير المصاحب في العالم. ويجعل هذا الواقع من تطوير احتياطات الغاز في دولة قطر عملية سهلة نسبياً وأقل تكلفة²⁷.

ويشكّل متوسط احتياطات الغاز الطبيعي إلى إنتاجه في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة عالية جداً، وهو مقياس كثيراً ما استُخدم كمؤشر على قدرة الإنتاج في المدى القصير، وقُدِّر بنحو (104) سنة لعام 2014، أي: ما يقارب ضعف المعدل العالمي البالغ (54) عاماً، فضلاً عمّا سبق فإنّ الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في المنطقة، كما قُدِّرت في أوائل عام 2015 بأنّها تكفي وحدها، حتى من دون أية اكتشافات إضافية، لتلبية الاستهلاك الحالي للغاز الطبيعي في العالم لأكثر من (12) عاماً.

زدّ على ذلك سعي دول الخليج لامتلاك أكبر مصانع لتكرير النفط لسد احتياجاتها، ومن ثمّ التصدير دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تسعى أداء دور (المنتج المرّجح) إلى ازدياد رغبتها في دمج عمليات التكرير، وإضافة القيمة للنفط الخام، وتصدير منتجات مُحسّنة وبتروكيماويات، أو أي منتجات تعتمد على الطاقة المكثّفة بدلاً من النفط الخام²⁸.

أمّا صناعة البتروكيماويات، فقد اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي بسبب العائدات النقدية النفطية الضخمة، وضرورة تنويع مصادر الدخل القومي إلى إنشاء مصانع البتروكيماويات، فاهتمت بصناعة الأسمدة، والمواد البلاستيكية، والألياف، والمطاط الصناعي، والمنظفات الصناعية، وغيرها.

26. مجلس التعاون الخليجي مسيرة راسخة من التنمية الاقتصادية، موقع سكاي نيوز بالعربي، 14 ديسمبر 2021، <https://www.skynewsarabia.com/business/1486551>

27. ناجي أبي عاد، الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، جدة، 2016، ص 9.

28. جياكومو لوتشيانى، الخليج في عام 2015-2016: النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، جدة، 2016، ص 14.

إذ تعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج في صناعتها البتروكيمياويات على مواد خام متوفرة ورخيصه نسبياً، ومحافظة على البيئة متمثلة بالغاز الطبيعي كما تتميز صناعة البتروكيمياويات الخليجية بقرها من الأسواق الكبرى المستهلكة لمنتجاتها؛ إذ يزيد الطلب السنوي عليها بمعدل (12%) في الصين، ويزيد الطلب الهندي عليها بما يقدر (10-13%)²⁹.

وتتصدر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون في الطاقة الإنتاجية القائمة في مصانع البتروكيمياويات الحالية؛ إذ تبلغ حصتها من إنتاج الأثيلين فقط (1606) ألف طن؛ إذ تشكل نسبة (67,74%) من الطاقة الإنتاجية المخصصة للأثيلين فقط في دول مجلس التعاون، وتمتلك المملكة أكثر من تسعة مشاريع للبتروكيمياوية. أمّا في دولة الكويت فأنشئ مجمعين، الأول للأوليفينات والذي ينتج الأثيلين والأستيرين والبولي أثيلين، ومجمع العطريات الذي ينتج البانزول والأرتوزيلينو البارازيلين، وأنشئ في دولة قطر مجمع البتروكيمياويات في أم سعد الذي بلغ إنتاجه أكثر من (100) ألف طن من البولي أثيلين منخفض الكثافة، وتقوم شركة الأسمدة القطرية بتشغيل مجمع الأمونيا-اليوريا بطاقة إنتاجية تبلغ (900) طن من الأمونيا يومياً، و(100) طن من اليوريا. وبلغ إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات -في البحرين- (1,3) مليون طن لجميع الإنتاج³⁰.

أمّا إنتاج الحديد والصلب فله أهمية كبيرة، وذو عوائد ضخمة في دول المجلس، إذ تتصدر المملكة العربية السعودية دول المجلس التعاون لدول الخليج العربي من حيث صناعة القضبان الحديدية؛ إذ تصل نسبتها إلى أكثر من نصف الإنتاج (50، 30)، يليها في الأهمية دولة قطر (71، 22)، ثم الإمارات العربية المتحدة، فالكويت، وعمان بواقع (16,35% - 9,09% - 1,82%)، و تتراجع المملكة العربية السعودية إلى المركز الثاني في الوطن العربي إذ تصل نسبتها إلى (29%12) من الإجمالي بعد دولة مصر (41,79%)³¹.

كذلك تؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتتصف بأنها بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية، ويجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجياً يجري بتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بصورة أساسية، وتتصف اقتصادات دول المجلس -أيضاً- بأنها هي بلدان مصدرة لرأس المال باتجاه البلدان الرأسمالية

29. مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون: من التنافس إلى التكامل، مجلة شؤون خليجية، العدد 43، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، البحرين، 2005، ص 139.

30. تاج الدين جعفر الطائي، مصدر دُكر سابقاً، ص-ص 65-66.

31. فريال بنت محمد الهاجر، صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية: دراسة الجغرافية الاقتصادية، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، العدد 106، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2002، ص 42.

الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية- أوروبا)، وترتبط هذه الحقائق اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ربطاً وثيقاً يجعل من الصعب عليها تفكيك عراه انفرادياً وقطرياً من دون عمل جماعي³².

ومن الواضح أنّ التدفّق النقدي الخليجي باتجاه البلدان الصناعية الغربية يبقى أكبر بكثير من قيمة السلع والخدمات المستوردة ممّا خلق فوائض مالية هي باختصار عبارة عن تدفق نقدي نحو البلدان الصناعية؛ لضعف القدرة الاستيعابية لدى أقطار دول مجلس التعاون، وتوفّر فرص استثمار أوسع لدى البلدان الصناعية المتقدمة، وأنّ هدف دول المجلس التعاون الأساس لفوائضها المالية هذه في أنّها تريد ضمان قيمة إيراداتها من المصارف الأجنبية ضد أيّ تغييرات في سعر الصرف، استعمالاً غير مقيد لاحتياطياتها الأجنبية من حيث مكان الوسائل ونوعها التي استثمرت هذه الاحتياطيات فيها، بما يوفّر ريعاً عالياً من استثماراتها الخارجية³³.

ومن المعلوم أنّ التخصص في إنتاج سلعة أولية واحدة وتصديرها يجعل اقتصاد الدولة أكثر حسّاسية للتأثر بالتقلبات في مستويات الأسعار العالمية للمادة الأولية، ومن ثمّ تتأثر برامج التنمية الاقتصادية فيها في حالة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية لهذه المواد الأولية، ومن هنا فقد لجأت دول المجلس إلى الأخذ بسياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل، وإقامة قاعدة إنتاجية متنوعة عن طريق التصنيع، ومن ثمّ أصبح التصنيع خياراً إستراتيجياً في هذه الدول، إذ عرضت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي -بعد الأزمة النفطية لعام 2014- مشاريعاً اقتصادية تساهم مستقبلاً في تقليل تلك الدول من اعتمادها على النفط كمادة أساسية لوارداتها الاقتصادية، فمثلاً عرضت المملكة العربية السعودية خطتها الإستراتيجية التي تمتد إلى عام 2030، والتي تهدف إلى تقليل المملكة العربية السعودية من اعتمادها على النفط، ومشتقاته في تمويل الميزانية السعودية، وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروعها الاقتصادي الذي يهدف إلى عدم الاعتماد على الصادرات النفطية بالكامل لتمويل ميزانيتها بحول عام 2025، وصدرت كلٌّ من السعودية وقطر والبحرين وعمان تعليمات وقوانين تهدف إلى الحد من الاعتماد على النفط كأساس لوارداتها الاقتصادية.

كوّنت العوائد النفطية الكبيرة لدول مجلس التعاون إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي لمعالجة الأخطاء؛ وتبلغ نسبة الصناديق السيادية الخليجية (34.7%) من إجمالي الصناديق السيادية في العالم، ووفق تقرير المعهد، (المعهد الدولي للصناديق السيادية

32. تاج الدين جعفر الطائي، مصدر دُكر سابقاً، 71.

33. المصدر نفسه، 72.

العالمية^{34*}) الصادر في 5 يناير 2022، فإن صندوق الأجيال الكويتي حلَّ الأول خليجياً والمرتبة الثالثة عالمياً بأصول بلغت (737.93) مليار دولار، وحلَّ صندوق الإمارات السيادي في المرتبة الرابعة عالمياً والثانية خليجياً بـ(697.8) مليار دولار، وجاء الصندوق السعودي في المرتبة الثالثة خليجياً والثامنة عالمياً، بأصول بلغت (480) مليار دولار، ثم الصندوق القطري الذي حلَّ في المرتبة الرابعة خليجياً والعاشر عالمياً بـ(354) مليار دولار³⁵.

ووفقاً لبيان صادر عن مركز الإحصاء الخليجي، في نهاية حزيران/يونيو 2022، ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية (وتشمل الأصول الاحتياطية الأجنبية الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، فضلاً عن الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج) لدول الخليج إلى (664.9) مليار دولار، وتعدُّ الأصول الاحتياطية الأجنبية مقياساً رئيساً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار صرف العملة الوطنية، فضلاً عن امتصاص الصدمات الاقتصادية عموماً سواءً أكانت محلية، أم عالمية، وتحتلُّ دول الخليج المرتبة الخامسة عالمياً من حيث التكتلات الأكثر حيابة للأصول الأجنبية بعد كلِّ من الصين، واليابان، وسويسرا، والاتحاد الأوروبي، وعلى صعيد الترتيب الخليجي، استحوذت السعودية على (67.1%) من مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية عند دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة (445.9) مليار دولار، تليها الإمارات بقيمة (110.8) مليار دولار، لتستحوذ على (16.2%) من إجمالي الأصول بنهاية حزيران/يونيو 2021، وجاءت الكويت وقطر في المرتبتين الثالثة والرابعة بأصول قيمتها (45.6) مليار دولار، و(40.9) مليار دولار على التوالي، ثم عُمان بـ(17.5) مليار دولار، وأخيراً البحرين بـ(4.1) مليار دولار³⁶.

ثامناً: أسباب توسع دول مجلس التعاون الخليجي

يكمن الهدف الرئيس من أية عملية توسيع مستقبلي لمجلس التعاون في محاولة إيجاد فضاء سياسي مشترك يتشاطر أعضاؤه القيم السياسية نفسها، ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية، وثقافية، واقتصادية متشابهة، وتواجه تحديات أمنية مشتركة، وإنَّ أيَّ عملية توسيع ستكتسب أهمية

34.* الصناديق السيادية هي كيانات استثمارية ضخمة تقدر بتربليونات الدولارات، وهي مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للدول، وتتكون من أصول متنوعة مثل العقارات والأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات، وهي بمنزلة الذراع الاستثمارية للدولة ذات الفوائض المالية.

35. صحيفة الخليج أونلاين، الاثنين، 2022-01-10، <https://alkhaleejonline.net>.

36. الاحتياطات الأجنبية لدول الخليج ترتفع لأعلى مستوى في 2021، موقع عربي 21، لأحد، 29 أغسطس 2021، <https://arabi21.com/story/1381552>.

خاصة لدول المجلس، خصوصاً في ظل عجز جامعة الدول العربية عن النهوض بالدور المناط بها في توفير الحد الأدنى من أوجه التنسيق السياسي، والاقتصادي، والأمني، والدفاعي؛ لمواجهة التحديات والتهديدات، وتراجع الدور الأمريكي في حماية دول الخليج، وتصاعد التهديدات القومية لتلك الدول، -وفي هذا الإطار- يميل مجلس التعاون إلى انتهاج سياسة مرنة في التوسيع، لا تتطلب بالضرورة الانضمام الكامل للدولة المدعوة إليه، إذ إنَّ فرصة المجلس في التوسيع وخياراته ستكون كبيرة في المستقبل المنظور، خصوصاً ضمن نمطي «التوسيع الوظيفي» و«الشراكة الإستراتيجية»³⁷.

يدفع السياق الإقليمي الضاغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دفعاً دورياً إلى محاولات إعادة تموضعها الإقليمي؛ لتحسين مكانتها الجيوسياسية، وتجنّبها مخاطر التحديات والتهديدات المحتملة؛ فالضغوطات الجيوسياسية المختلفة دفعت دول الخليج إلى إعادة تموضعها الإقليمي عن طريق إنشاء المجلس في عام 1981، فيما أدّت الضغوطات الجيوسياسية الناشئة منذ عام 2011 إلى أن تعيد دول المجلس العمل النظر في تحسين مكانتها الجيوسياسية عن طريق محاولة إعادة تموضع جديدة ذات أبعاد ثلاثة؛ أولها: انتهاج دول المجلس، على أساس جماعي أو فردي، لسياسة أكثر نشاطاً لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي. وثانيها: تعزيز أوجه التنسيق والتكامل الخليجي، خصوصاً في الإطارين الأمني والدفاعي، وتمثل ثالث هذه الأبعاد في دعوة كلٍّ من الأردن والمغرب للانضمام إلى عضوية المجلس هذا في عام 2011، وفي العام 2022، دعوة العراق واليمن للانضمام إلى المجلس.

ويمكن إيجاز أهم أسباب دعوات توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية من العام 2011 بالآتي:

1. ترى دول الخليج أنّ إيران تنتهج سياسة توسعية، وأنّها المستهدف الرئيس من ورائها؛ فقد مثّلت فيه مكاسب طهران الإستراتيجية في الإقليم (العراق، واليمن، وسوريا، ولبنان) تهديداً متجدداً للمنظومة الخليجية، والتي تعود أساساً إلى الاحتلال الأميركي-البريطاني للعراق عام 2003.
2. عجز النظام العربي الرسمي، ممثلاً بجامعة الدول العربية من أن تكون مظلة إقليمية فعّالة توفر الحد الأدنى من التنسيق الدبلوماسي، والأمني، والدفاعي بين الدول الأعضاء فيها.
3. ضعف الثقة الخليجية بمدى التزام واشنطن بالحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الخليج العربي، خصوصاً بعد انسحابها من الخليج، وأفغانستان والتوجّه نحو أوروبا وآسيا.
4. إدراك المملكة العربية السعودية خطأها في الابتعاد عن الساحة العراقية واليمنية، وتركها

37. سعود التمامي، توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات، مركز الجزيرة للأبحاث، January 2015. <https://studies.aljazeera.net/en/node/2605>

للإيرانيين ووفق تعبيرها مما يحتمُّ عليهم الآن العودة إليها، وتنظيم صفوف الموالين لها، ودعمها عبر المؤسسات التي تنهض المملكة بدور كبير فيها مثل مجلس التعاون.
5. يسعى مجلس التعاون الخليج بعد تزايد قوته على الساحة الدولية ونفوذه، وانشغال أمريكا في الحرب الأوكرانية، وضبابية الواقع الدولي بعد الحرب الأوكرانية الروسية؛ إلى زيادة قوة المحور الخليج لصد أي تهديدات قزمية محتملة.

أنماط توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن استقراء ثلاثة أنماط من التوسيع التي يتخذها في إطار علاقاته مع محيطه الإقليمي -بالعودة إلى تاريخ مجلس التعاون-، وهذه الأنماط هي:

1. **التوسيع الوظيفي**: ويستخدم المجلس هذا النمط من أنماط التوسيع حينما لا تتشاطر الدولة المدعوة مع سائر دول المجلس في القيم السياسية، ولكنها تمثل أهمية إستراتيجية واجتماعية واقتصادية لتلك الدول، وفي هذه الحالة يعمد المجلس إلى إدماج الدولة المدعوة في عدد من الفعاليات والمنظمات والهيئات واللجان التابعة له ذات الطبيعة الوظيفية، وينطبق هذا النمط من التوسيع على حالة العراق في الثمانينيات من القرن الماضي.

2. **الشراكة الإستراتيجية**: يشير هذا النمط إلى وجود حالة من التوافق الإستراتيجي بين الدول الست الأعضاء -حالياً- في المجلس، وبين الدولة (أو الدول) المدعوة للمجلس تتضمن التزاماً متبادلاً بتقديم أوجه الدعم المختلفة حين الحاجة، إلا أن هذا الالتزام المتبادل لم يتخطَّ بعد مرحلة الالتزام الأدبي، ولم يرقَّ بعدُ لأن يكون التزاماً مؤسسياً عميقاً ومُلزماً، كما أن تشابه القيم السياسية للدولة المدعوة لهذا النمط من التوسيع قد لا يرافقه تشابه في القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مع سائر دول المجلس، وهذا النمط هو الذي استقر عليه نمط التوسيع الخليجي نحو الأردن والمغرب، كما أن المرونة التي يتمتع بها هذا النمط من أنماط التوسيع تجعله قابلاً لاستيعاب بلدان عربية جديدة، مثل: العراق، ومصر، بل وحتى بلدان غير عربية مثل باكستان.

3. **التوسيع السياسي**: هو أحد أنماط التوسيع التي يتخذها مجلس التعاون في إطار علاقاته مع محيطه الإقليمي، ويعني الانضمام الكامل للمجلس، ويتطلب هذا النمط ليس فقط تشابه القيم السياسية بين الدول الأعضاء، أو تماثل التحديات الأمنية التي تواجهها، وإنما تشابه بنائها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الآن، لا ينطبق هذا النمط إلا على الدول الست الأعضاء -حالياً- في المجلس، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت³⁸.

38. سعود التمامي، مصدر دُكر سابقاً.

عاشراً: العراق ومشاريع الانضمام لمجلس التعاون الخليجي

من المتعارف عليه أنّ للعراق امتدادات خليجية في مختلف النواحي جغرافياً واجتماعياً ودينياً واقتصادياً، بل لم يكن بعيداً عن المشاريع التي تجمع بلدان الخليج العربي، فالعراق قبل إنشاء مجلس التعاون كان عضو في كثير من المؤسسات التي تجمع بلدان مجلس التعاون الخليجي فعلى سبيل المثال العراق عضو في (جهاز تلفزيون الخليج، ووكالة أبناء الخليج، وبنك الخليج الدولي، والحوض الجاف، والمشروع الإقليمي لمسح الثروة السمكية وتنميتها، ومؤسسة إنتاج البرامج المشتركة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والأمانة العامة الصحية لدول الخليج، وشركة الملاحة العربية، ومنظمة الخليج الاستثمارات الصناعية، وجهاز تلفزيون الخليج، ومكتب المتابعة لمحاس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج، ولجنة التخطيط والإعلام النفطي لدول الخليج، واتحاد غرف الصناعات والزراعات الخليجي، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وشركة الخليج لصناعة الألمنيوم، والمركز الإقليمي للإرصاد البحري)³⁹.

من المهم الإشارة إلى المشاريع التي عرضها العراق لإنشاء كيان يضم الدول الخليجية وهو المشروع الذي عرضه النظام السابق، والذي اقترح مشروعاً أمنياً يضم العراق ودول الخليج العربية، وأعلن استعداده حينئذ لإرسال قوات عراقية على الفور إلى الكويت والبحرين لحفظ الأمن فيهما كجزء من قوة ردع عربية، لكن الخليجين كانوا عارفين للدوافع السياسية الكامنة خلف مثل هذا العرض الذي كان جزءاً من السعي العراقي إلى توسيع ما سُمِّي وقتها (جبهة الصمود، والتصدي) التي كان يتزعمها العراق ضد مصر والولايات المتحدة.

لكن، أرادت دول الخليج الست المكونة لمجلس دول الخليج إنشاء (نادي الأغنياء) واستبعدت العراق واليمن بحجة تأخر هذين البلدين اقتصادياً، واختلاف أنظمة الحكم فيها، والخوف من مزاحمة العراق على زعامة المجلس مع السعودية.

لم يُشْرَ مجلس التعاون لدول الخليج العربي في نظامه الأساسي إلى إمكانية استيعاب أعضاء جدد من الأسرة العربية، لكنّه في الوقت نفسه لم يُشْرَ صراحة إلى عدم إمكانية انضمام أحد إليه، بل إنّ هناك فقرة تشير إلى قدرة الأعضاء على تغيير النظام الأساسي حتى يمكن قبول أعضاء جدد، لقد كان ميلاد مجلس التعاون في زمن الطفرة النفطية سبباً في جعله في مرمى التحليلات من بعض الصحف العربية وتعليقاتها السلبية، إذ قيلَ عنه (نادي الأغنياء) أنّه بُني من الأعلى بقرارات فوقية لتمير الارتباط بالغرب، ولحفظ الأنظمة القائمة، من دون أن يكون للشعوب الخليجية رأي

39. مقتبس عن: وكالة الأنباء الكويتية (كونا) مجلس التعاون الخليجي، ملف الأبحاث، 9، 2، الكويت كونا، 1983.

في هذا الأمر، إذ اقتصر على الجهات الرسمية، ولا وجود فيه للمؤسسات الشعبية، وقد حمل العراق لواء الهجوم على مجلس التعاون، لاستثنائه من الانضمام إليه برأي سعودي أطاعته سائر الدول الخليجية، ولم يرق للعراقيين أن يكون سبب استبعادهم الاختلاف في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان من الطريف حينئذٍ أن يرددوا كيف عُلِّموا قول (افتح يا سمسم)، ثم لا تفتح أبواب مغارة الكنز لهم.

لكن تغبّر الرأي العراقي إلى النقيض بعد أن فتحت المغارة أبوابها لهم، إذ أدرك العراقيون -وهم في أوج المعارك مع إيران- أنهم في أمسّ الحاجة إلى الدعم والمساندة من دول المجلس، التي تحلّت سريعاً عن التمسك بالفوارق الأيديولوجية، وقامت بطرد أعضاء منظمة الجهة الشعبية لتحرير عمان، وقد وافق الخليجيون على دعم العراق مادياً؛ لحسابات إستراتيجية لمعادلة ميزان القوة في المنطقة، ممّا حداه إلى الترحيب بقيام المجلس، وتغيّر الخطاب العراقي آنذاك الذي أشار -في كثير من التصريحات والبيانات الرسمية التي تشير بدور المجلس- إلى أنه النواة لمشروع الوحدة العربية⁴⁰.

شكّل كلٌّ من العراق، ومصر، والأردن، واليمن الشمالية مشروع (مجلس التعاون العربي) في المقابل أيضاً وكردة فعل على مشروع مجلس التعاون لدول الخليج، وكان قرار التأسيس الفعلي لمجلس التعاون العربي في لقاء عقده قاداته الأربعة في الإسكندرية بمصر مطلع عام 1989، وفي العام نفسه أُعلِنَ في بغداد عن تأسيس حلف عربي يجمع العراق ومصر والأردن واليمن الشمالي، فيما عُرفَ بـ(مجلس التعاون العربي)، وذلك بعد أشهر من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في 8 أغسطس/آب عام 1988. هدفت الدول المؤسسة لهذا المجلس إلى أن يقوم بدور ريادي في المنطقة، إذ كانت الرغبة في توثيق التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها، كما كان الطابع الاقتصادي والسعي لإقامة سوق مشتركة من العوامل المهمة أيضاً وراء تأسيس المجلس، وحرص المسؤولين في مجلس التعاون على التأكيد حينها أنّ هذا المجلس لا يشكّل حلفاً أو محوراً ضد أحد، وإنما هو اتحاد، أو تجمّع اقتصادي عربي مفتوح أمام الدول العربية باتجاه تطوير الاقتصادات العربية ودفعها نحو التقدّم.

وصدرت عن المجلس قرارات عديدة شجّعت التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التحالف الجديد، ومنها قرار بشأن حرية تنقل الموارد المالية والأيدي العاملة، غير أنّ هذه التجربة انهارت مع أول هزة سياسية فعلية، فقد وضع الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس/آب 1990 -أي بعد حوالي 17 شهراً على قيامه- حداً لهذا المجلس.

40. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص-ص 462 - 463.

وطول حقبة التسعينيات بقي العراق معزول عن معظم دول الخليج؛ بسبب غزوه للكويت، بل دفع كل التعويضات عن أضرار الحرب، وأخذت بالذات السعودية والكويت موقف مشدد من العراق ومن العقوبات على العراق، وكنت ترى ضرورة فرض تلك العقوبات على النظام البعثي لكن من دون المساس بمعيشة المجتمع العراقي، وبقي الحال على ما هو عليه إلى عام 2003، حين أطاحت الولايات المتحدة بنظام صدام، وكان موقف مجلس التعاون في ذلك الوقت عبر بيانهته الرسمي هو الوقوف مع الشعب العراقي ودعمه للوحدة الوطنية، ورفض تقسيم العراق، وتقديم الدعم الكامل للحكومة، والشعب العراقي حتى خروجه من تلك المرحلة.

عادت المطالبات مرة أخرى بانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليج، ففي 2004 قال إبراهيم الجعفري -رئيس مجلس الحكم الانتقالي- إنَّ وفداً من المجلس طلب في جولة قام بها لسبع دول عربية بانضمام العراق إلى مجلس التعاون، وفي هذه الفترة كذلك قال وزير النفط إبراهيم بحر العلوم: (إنَّ العراقيين لهم مصلحة في الانضمام إلى المجلس، وأعلننا مراراً عن طريق جولاتنا أنَّ أهم مطالبنا هو الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وذلك من منطلق حرصنا على الانضمام إلى الوطن الخليجي الموحد).

وفي 2008 طالب وزير الدفاع الأمريكي (وقتها) «روبرت غيتس» دول الخليج بضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وقال الوزير أمام كبار مسؤولي الدفاع في عدد من دول الخليج والشرق الاوسط إنَّ «دعم دول الخليج للعراق سيساعد على احتواء طموحات إيران»، وأكد أنَّ دول الخليج عليها أن تفكر في السماح للعراق بالانضمام إلى منظمات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، وأن تساعد بغداد عن طريق تقاسم المعلومات الاستخباراتية، وتطوير جهود ضبط الحدود.

وفي عام 2017 مع بداية الانفتاح الخليجي على العراق مع بداية تحسُّن العلاقات العراقية السعودية -وهي الدولة صاحبة القرار في مجلس التعاون- الذي انعكس بدوره على سعي المجلس إقامة العلاقة مع العراق، ومما يعزِّز هذا التوجُّه، تبني السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز لمبدأ التقارب مع العراق، والذي جاء متزامناً مع توجهات الحكومة العراقية الجديدة في تبني سياسة الانفتاح على دول الجوار، والتأكيد على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، وهو ما أثمر بالنتيجة إلى تأسيس المجلس التنسيقي المشترك بين البلدين في زيارة رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي إلى المملكة العربية السعودية في أكتوبر 2017؛ ليكون المحطة الأولى في تطوُّر العلاقات العراقية-السعودية وتناميها بعد مدَّة طويلة من التوتر وغياب الثقة بين الطرفين، وهو ما يعني بالمحصلة النهائية انفتاح الدول العربية الأخرى ولا سيَّما دول مجلس التعاون الخليجي على العراق.

وفي العام 2019 شكّل العراق لجنة للحوار الإستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي سمي (لجنة الحوار الإستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي) كان هدف اللجنة توحيد الرؤى بين العراق والمجلس، ومتابعة بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وعقد أكثر من اجتماع للجانبين، كذلك دعا وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى الاجتماع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بتاريخ 16 أيلول 2021، وأكد في كلمه له ألقاها أمام المجلس: (تطلّع العراق إلى اتفاقية إستراتيجية متكاملة مع مجلس التعاون الخليجي؛ لتعزيز التعاون في جميع المجالات، والاندماج العلمي لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية المستدامة)⁴¹.

وبذلك يمكن القول إنّ العراق والمجلس ينويان تنشيط العلاقات بين الجانبين؛ لِمَا لها من أهمية كبيرة في جوانب عديدة، وأهمها الأمن لكن يكون هذا التقارب حذر جداً لأسباب عديدة منها وضع العراق الحاضر، والمخاوف الخليجية من مستقبل العراق.

الحادية عشرة: أسباب انضمام العراق لدول مجلس التعاون الخليجي ودوافعه

1. احتواء إيران وتمدها في البلدان العربية، إذ تتبنيّ دول الخليج العربي الرؤية السعودي التي مفادها أنّ إيران تسعى لتنفيذ سياسية الخارجية ترمي إلى التمدد في البلدان العربية عبر دعم المكون الشيعي في تلك المجتمعات، وجعله أداة لتنفيذ سياستها، وهذا ما تفعله في العراق، ولبنان، واليمن، ومن ثمّ إذا تركت تلك البلدان وغيرها من البلدان العربية ستسعى إيران إلى كسب المكون الشيعي في تلك البلدان ودعمه من أجل تنفيذ سياساتها غير المتفقة مع دول الخليج العربي، وتعي المملكة العربية أنّ انتصار العراق على تنظيم «داعش»، سيعقبه بدء تشكيل خرائط نفوذ سياسية جديدة لواقع المشهد السياسي في العراق، وفي المنطقة عموماً، وهي مرحلة ترغب الرياض في أن تكون جزءاً منها، ومن ترتيبات المصالح الجيوسياسية في العراق بوصفه جارا إقليمياً مهماً لا تريد أن يكون النفوذ الإيراني فيه قوياً، وهو نفوذ ضاغظ على السعودية وجاراتها من دول الخليج، ولا تريد تكرار خطأها بشأن تركها العراق بعد التحرير عام 2003، وتحاول السعودية وفقاً لهذا الهدف ليس فقط استعادة نفوذها في العراق عبر الشراكة الاقتصادية، وإنما عبر ترقية هذا النفوذ ليحقق قفزات نوعية تنقله إلى مرتبة الشراكة السياسية الإستراتيجية، ومن ثمّ فإنّ المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي يسعى لاحتواء العراق واليمن وعدم تركه للسياسة الخارجية الإيرانية.

2. بدأ مفهوم الأمن الشامل يختلف بمطلع القرن العشرين، وبدأت الدول تهتم بأمنها القومي وامتداداته في دول الجوار، وأصبح جزء من مفهوم الأمن القومي للدول قائم على أنّ استقرار الدول

41. أسامة مهدي، العراق: نتطلع لاتفاقية إستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، صحيفة إيلاف، لندن، 17 سبتمبر 2021، <https://elaph.com/Web/News/2021/09/1451972.html>.

أو فوزى دول الجوار من شأنه أن ينعكس سلباً أو إيجاباً على أمنها القومي، ومن ثمَّ أنَّ مجلس التعاون الخليجي يرى في العراق، بكل مقوماته الجيوسياسية، يشكّل عمقاً أمنياً وسياسياً لأمن دول المجلس، ولأمن المنطقة، ولا بدَّ من أن يكون العراق مستقراً أمنياً وسياسياً، وعضواً في مجلس التعاون الخليج، أو أن يكون صديقاً وشريكاً أمنياً، ومستقراً وقوياً لدول مجلس التعاون.

3. يؤدّي انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج إلى أن يصبح المجلس قوة اقتصادية هائلة في ظل وجود اثنتين من دول أعضائه (السعودية، والعراق) تملكان أكبر احتياطات النفط في العالم، ومصدر رئيس لسوق الغاز عالمياً مستقبلاً عن طريق دول (قطر، والسعودية، والعراق) وأنَّ هذا من شأنه أن يمثّل ثقلًا اقتصادياً هائلاً، وقوة مالية كبيرة تستطيع دول المجلس أن توظفها في أغراض سياسية كثيرة، ومنها حل الصراع العربي-الإسرائيلي، ومحاربة الإرهاب، والسيطرة على أسعار أسواق الطاقة العالمية.

4. سينتهي انضمام العراق للمجلس -وإلى الأبد- قصة مطالبة ضم الكويت إلى العراق بالقوة، فلو تمَّ ذلك لأصبح العراق لدول الخليج دولة مشاركة، لا تفكر في العدوان على أية دولة خليجية أو عربية أخرى، ولن تكون جارة متربصة لجيرانها من دول المجلس، وتكون السعودية والإمارات آمنة نسبياً من الجهة الشرقية.

5. سيوجد انضمام العراق لدول المجلس تكتلاً اقتصادياً قوياً في المنطقة، وستزدهر الأعمال التجارية نتيجة لوجود سوق واحدة في العراق، وبحث رؤوس الأموال الخليجية عن أسواق جديد، ولما يحتويه العراق من استثمارات ويد عاملة وثروات طبيعية.

6. سيستفيد المجلس من انضمام العراق بتحقيق مزيدٍ من الانفتاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فمما لا شكَّ فيه أنَّ العراق بشعبه الذي ناهز الاربعين مليون، وبعلمائه ومثقفيه سيكون محرّكاً ثقافياً واجتماعياً لمجتمعات دول مجلس التعاون، وسيخلق تكتلاً ثقافياً، واجتماعياً قادراً أن يؤثّر على مجتمعات دول المنطقة ويصد الهجمات الثقافية المعادية لثقافات ومجتمعات دول مجلس التعاون.

7. سيزيد انضمام العراق لمجلس دول التعاون الخليجي من قوة مجلس التعاون الخليجي عسكرياً، لما يمتلكه الجيش العراق من قوة، وعدد، وتجربة قتالية، وروح قتالية، لا مثيل لها في دول الخليج العربي، مع امتلاك تلك الدول أحدث المعدات، والتكنولوجيا العسكرية.

8. بانضمام العراق لمجلس التعاون ستكون دول مجلس التعاون الخليجي للكتلة العربية، والخليجية الأكبر، وستكون ذات تأثير في المنضمت الدولية، صوت مسموع نتيجة امتلاكها مقومات القوة.

الثانية عشرة: أسباب عدم انضمام العراق لدول مجلس التعاون الخليجي وكواجه

لقد حالت -وعلى مدى عقود من الزمن- عديداً من الأسباب الذاتية والموضوعية دون بناء علاقات وثيقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مع أنّ العراق بلد خليجي الانتماء جغرافياً وتاريخياً واجتماعياً. وتباينت تلك الأسباب ما بين الخوف من التورط في الحرب العراقية الإيرانية، والخوف من نظام صدام وهيمنته على الخليج، والخوف من تورط الخليج بالمشكلات الدخيلة للعراق بعد العام 2003، ومن أهم تلك الأسباب التي تحول -الآن- دون انضمام العراق هي:

1. التنوع الديني والطائفي والقومي الكبير في العراق؛ فضلاً عن تعداده السكاني، وتاريخه الدموي في النزاعات والانقلابات حول السلطة. كلُّ ما سبق يخيّف الخليجيّون -وهم مجتمعات قبلية صغيرة وغنية وتتمتع بالاستقرار، والتوافق النسبي مع سائر أعضائها في مجلس التعاون الخليجي.
2. أمّا على المستوى السياسي فما زال العراق مضطرباً سياسياً، ولم يستقر بناؤه السياسي القائم على التعدّد الحزبي، وما زال نظامه السياسي حاملاً لكثيرٍ من المشكلات غير القابلة للحل، والتي تؤدّي به إلى التغيير بالقوة لنظام الحكم، أو الاقتتال الداخلي، وهو ما لا تعرفه دول الخليج التي تعيش حالة من الاستقرار، كما يعيش العراق مرحلة محاض بين الدولة المركزية والدولة المركّبة، نتيجة قانون الأقاليم الذي قسّم العراق على ثلاثة أقاليم، وبين قوى الدولة، وقوى اللادولة -التي تمتلك السلاح- والتي تحاول تقويض قوة الدولة؛ لكسب مصالحها تحت شعارات دينية أو قومية، هذه من جانب. ومن جانب آخر ما زال العراق والعراقيّون غير متفقين على سياسية خارجية موحّدة تحدّد مطالبه، ومصالحه، ومناطق أمنه الوطني، إذ ما زال هناك اختلاف في الداخل بين مهددات الأمن القومي العراقي، وما زال القرار السياسي الخارجي العراق متأثراً بضغط دول الجوار، كلُّ هذه الأسباب وغيرها تجعل العراق غير مرغوب به خليجياً؛ لأنّه بهذه التعقيد قد يربك سياسات دول الخليج العربي وموقفها، التي تكاد تكون موحدة مع اختلاف حدّة موقفها في شأن بعض القضايا.
3. شكّلت مسألة الهوية محوراً رئيساً في توجيه نظرة القوى العراقية إلى الخليج، وبالعكس، إذ العراق إلى اليوم لم يحسم بعد صراع الهوية الخاص به، وبسبب وجود رؤى عراقية مختلفة لهوية البلد، كان من الطبيعي أن تكون هناك مفاهيم متباينة لعلاقاته الخارجية، وخصوصاً علاقته مع دول الخليج، بين المؤيد للعلاقة وبقوة، وبين الراض لتلك العلاقة، وهذه إحدى المعرقلات الأساسية للعلاقة العراقية ودول مجلس التعاون.

4. على المستوى الاقتصادي: نجد أنّ الفروق العربية الخليجية الاقتصادية كانت من الأسس التي قام عليها مجلس التعاون الخليجي، والذي استثنى دولاً قريبة جغرافياً منها مثل اليمن، والعراق، والتي عدّت دولةً ضعيفةً اقتصادياً، ولذا لا يمكن الآن أن يقبل العراق وهو بهذا الحالة الاقتصادية، إذ

ما يزال النظام الاقتصادي العراقي غير معروف التوجُّه والهوية، فهو نظام هجين بين النظام الريعي، والاشتراكي، ونظام السوق الحر، وما زال نظامه المصرفي متخلف غير قادر على مواكبة الأسواق العالمية، هذه من جانب، ومن جانب آخر ارتفاع نسب الفساد الإداري والمالي في الحكومة العراقية الذي يعرقل مشاريع المستثمرين، زد على ذلك أنَّ العراق من أخطر الأسواق الاستثمارية العالمية، ويُعدُّ بيئة غير جاذبة للمستثمرين، فضلاً عن أنَّ المنافذ الحدودية غير خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية، كل هذه الأسباب وغيرها تجعل -من الصعب الآن- انضمام العراق إلى المجلس؛ لأنَّ دول المجلس قطعت أشواطاً كبيرة في سياساتها الاقتصادية، بل تعبَّر عن أرقام صعبة في الأسواق العالمية، ولا سيَّما السعودية والإمارات.

5. إنَّ المملكة العربية السعودية هي الدولة المسيطرة والصانعة لسياسات مجلس التعاون الخليجي؛ لقوّتها وثقلها الاقتصادي، وكبر حجمها السكاني والجغرافي، وتأثيرها القوي على الساحة الدولية المستمد من اقتصادها، وهي في تلك الحالة لا تريد قوة أخرى خليجية تقاسمها تلك الزعامة الخليجية، وعلى هذا الأساس استبعد العراق منذ تأسيس المجلس؛ لأنَّ العراق هو الوحيد القادر على مزاحمة المملكة على الزعامة الخليجية مستقبلاً عند تعافيه من أزماته، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية، وعسكرية وجغرافية وسكانية.

التوصيات

1. لقد تردّدت دول مجلس التعاون الخليج، وما زالت متردّدة في ضم العراق إلى المجلس؛ لما يعانيه العراق من مشكلات، وسيكون انضمام العراق الآن ومستقبلاً أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً؛ لأسباب عديدة، فضلاً عن الاختلافات، والمعوقات، ولعلَّ من أهمها الاختلاف في الأنظمة السياسية، وما تفرضه تلك النظم من سياسيات قومية معينة داخلية وخارجية، لذا على العراق ألاَّ يبحث -الآن ومستقبلاً- عن الانضمام إلى المجلس، لكن دول مجلس التعاون الخليجي لديها إدراك بتشكيل العراق محوراً جيوسياسياً مهماً وفعالاً على الصعيد الإسلامي، والعربي، والإقليمي يلقي بظلاله على معادلة التوازن الدولي وتوازن المصالح، ويشكّل همزة الوصل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية بين أوروبا والخليج العربي، وهو حجر الزاوية في الجسد العربي، وقوة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية لا يمكن تجاهلها مستقبلاً، ويفترض من دول المجلس أن تتعامل مع الملف العراقي ووفق تلك الحقائق والمعطيات، وكسب العراق وعاد إلى محيطه العربي الخليجي كقوة فعالة، واستناداً إلى هذا الثقل الإستراتيجي الذي يحتله العراق، والمدرّك الخليجي للعراق، فإنَّ الحاجة إلى خلق توافق عراقي-خليجي حول متطلبات وشروط الأمن الإقليمي أمر مهم، ويبدو هذا الأمر حاجة ملحة وضرورية للخليجين؛ لخلق نوع من الاستقرار الأمني الإقليمي، غير أنَّ ذلك التوافق

قد لا يقود إلى انضمام العراق لمجلس دول تعاون الخليج؛ نظراً لظروف المنطقة وخصوصية بنيتها السياسية، لذا فإنَّ النظرة الأكثر واقعية هي باتجاه خلق قواسم مشتركة بين الأطراف كافة؛ بحيث تقود إلى بناء علاقات تقوم على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وصولاً إلى دمج العراق في محيطه الخليجي، والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون الخليجي مستقبلاً، وانضمام العراق إلى الاتفاقيات المنفردة بين دول المجلس الاقتصادية والثقافية والأمنية، ودخول العراق في المؤسسات والمنظمات الخليجية التي لا تتعارض مع سياسات العراق الداخلية والخارجية وتعود بالمنفعة على العراق.

2. حتمَّ على العراق -الآن ووفق بناء نظامه السياسي، ووضعها الداخلي، والوضع الإقليمي والدولي- اتخاذ قرارٍ بالنأي عن سياسة المحاور في علاقاته الخارجية، واتخاذ محور الوسط، وعدم زج العراق في أي صراع إقليمي من أجل تجنُّب العراق الحروب، والحفاظ على استقرار الساحة العراقية الداخلية التي تعاني من تجاذبات، وصراعات إقليمية على أرضه، ومن ثمَّ انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي قد يفرض عليه سياسات خارجية موحَّدة بعيدة عن توجهاته، ومبتنياته في السياسة الخارجية، وقد يدخله ضمن محاور الصراع في الشرق الأوسط، ومن ثمَّ عدم انضمام العراق الآن للمجلس سيبعد العراق عن مشكلات تعيق تعافي الدولة العراقية، لكن على العراق تبني بعض السياسات والخطابات والبيانات المشتركة مع المجلس فيما يخص القضايا المشتركة التي تهدد الأمن القومي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل: قضايا مكافحة الإرهاب، وحرية الملاحة في مضيق هرمز، وتنسيق السياسات في الأسواق النفطية.

3. على العراق الإسراع في الانضمام إلى بعض مؤسسات التعاون الخليجي؛ لأنَّها مؤسسات متقدمة، وقطعت شوطاً في الخبرة، ولديها المواثيق الدولية، ولا سيَّما المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعاون والانفتاح على التجارب الخليجية في مجالات مختلفة منها الصحية، والاستثمارية، والنقل والمواصلات، والإسكان، والتعليم، وغيرها من المجالات، للإفادة منها قدر الإمكان في دعم المؤسسات العراقية التي تعاني من مشكلات تعيق عملها، والإسراع في إنشاء مشاريع إستراتيجية مشتركة مثل الربط الكهربائي، والربط السككي، والأمن الغذائي المشترك، وتقديم التفضيلات، والتسهيلات الاستثمارية، والسياحية، وإنشاء مشاريع مشتركة على الحدود مع السعودية والكويت، مثل استثمار الحقول النفطية والغازية المشتركة، وإقامة المجمعات الصناعية، وإقامة المناطق التجارية الحرة.